

دعوى

القرار رقم (IZD-2020-216)

الصادر في الدعوى رقم (ZIW-7988-2019)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات الضريبية
الدخل في مدينة الدمام

المفاتيح:

شطب الدعوى واعتبار الدعوى كأن لم تكن

الملخص:

طالبة المدعى بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) بشأن الربط الزكوي الضريبي للأعوام من ٢٠١٤م إلى ٢٠٢٠م- أبانت الهيئة بمذكرة رد ورد فيها تمسك المدعى عليها بقرارها الصادر في شأن الربط الزكوي الضريبي للأعوام محل الخلاف وطالبت برد الدعوى- دلت النصوص على أنه إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعى السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتُعد الدعوى كأن لم تكن- ثبت للدائرة أن المدعية لم تحضر أو من يمثلها نظاماً في جلسة نظر النزاع المنعقدة في الثلاثاء بتاريخ (٢٣/١١/١٤٤١هـ) والجلسة المنعقدة في يوم الأحد بتاريخ (١٤٤٢/٠٣/١٥هـ) ولم تبعث بعذر لتخلفها عن الحضور رغم صحة تبليغها بالموعد من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، ولم تقدم بطلب السير في الدعوى- مُؤدى ذلك: شطب الدعوى واعتبار الدعوى كأن لم تكن- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (العشرين) الفقرة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الأحد بتاريخ (١٤٤٢/١٠/٣هـ) الموافق (٢٠٢٠/١١/١)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٥٤٧٤) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ، وتعديلاته، والمُشكّلة بالأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) بتاريخ ١٤٣٩/٢٣/١٢هـ، وذلك للنظر في الدعوى المُشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى المتطلبات النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (ZIWH-٢٠١٩-٧٩٨٨) الموافق (٢٠٢٠/٧/٢٣) مـ.

وتخلص وقائع هذه الدعوى، أن ... بصفته وكيلًا عن المدعية شركة ... للتجارة والخدمات الصناعية ذات السجل التجاري رقم (...) بموجب وكالة رقم (...) والصادرة من الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، تقدم بصحيفة دعوى، تضمنت اعترافه على قرار المدعى عليها، بشأن الربط الزكوي الضريبي للأعوام من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٤م وطلب إلغاء قرار المدعى عليها.

وفي تاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٠م، أجاب المدعى عليها على صحيفة الدعوى بمذكرة رد ورد فيها تمسك المدعى عليها بقرارها الصادر في شأن الربط الزكوي الضريبي للأعوام محل الخلاف وطالبه برد الدعوى.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ (٢٧/٠١٤٤٢هـ) الموافق (٢٠٢٠/٩/١٥)، بالإطلاع على الفقرة رقم (٢) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية المتضمنة جواز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة وسائل التقنية الحديثة، وبالمناداة على الطرفين، فحضر ممثل المدعى عليها/ ... هوية وطنية رقم (...), بموجب تفويض صادر من وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩هـ، في حين تخلف عن الحضور المدعية أو يمثلها ولم تباعث بعذر لتأخرها عن الحضور رغم صحة تبلغها بموعيد الجلسة من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، مما يعتبر معه أنها أهدرت حقها في الحضور والمرافعة.

وفي يوم الأحد بتاريخ (١٤٤٢/٠٣/١٥هـ) الموافق (٢٠٢٠/١١/١)، بالإطلاع على الفقرة رقم (٢) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية المتضمنة جواز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة وسائل التقنية الحديثة، وبالمناداة على الطرفين، فحضر ممثل المدعى عليها/ ...، بموجب تفويض رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩هـ، في حين تخلف عن الحضور المدعية أو يمثلها ولم تباعث بعذر لتأخرها عن الحضور رغم صحة تبلغها بموعيد الجلسة من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، مما يعتبر معه أنها أهدرت حقها في الحضور والمرافعة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤٣٧/٠٣هـ، وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠١هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (١٠٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ، وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٠٦/١١هـ، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وحيث لم تحضر المدعية أو من يمثلها نظاماً في جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الثلاثاء بتاريخ (١٤٤٢/٠١/٢٧هـ) وجلسة يوم الأحد بتاريخ (١٤٤٢/٠٣/١٥هـ) وحيث تنص الفقرة (٢) من المادة (العشرين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه "إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتُعد الدعوى كأن لم تكن...».

وحيث إن تقديم صلاحية الدعوى للفصل فيها متrok لسلطة الدائرة بناءً على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، وحيث تختلف عن حضور جلسة نظر النزاع المنعقدة في الثلاثاء بتاريخ (١٤٤١/١١/٢٣هـ) والجلسة المنعقدة في يوم الأحد بتاريخ (١٤٤٢/٠٣/١٥هـ) المدعية أو من يمثلها نظاماً، ولم تبعث بعذر لتخلفها عن الحضور رغم صحة تبلغها بالموعد من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، مما تنتهي معه الدائرة إلى اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- شطب الدعوى واعتبار الدعوى كأن لم تكن.

وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.